«الأبحاث» نظم ورشة عمل حول دور البحث العلمي في إدارة الأزمات

السديراوي: مقترحات لإطلاق قمر صناعي لمراقبة الظروف المناخية والبيئية

د.مانع السديراوي

جانب من الحضور

نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية امس ورشة عمل حول «دور البحث العلمي في إدارة الأزمات البيئية بدولة الكويت»، لمناقشة الخطط الإستراتيجية للمعهد في مجال دعم متخذ القرار واستعراض آليات التنسيق بين المؤسسات المعنية بالدولة، بهدف التخفيف والحد من مخاطر الأزمات والكوارث البيئية.

في البداية أكد نائب مدير المعهد لشؤون الأبحاث د.محمد السلمان ان الكويت تتعرض كغيرها من الدول لأزمات وكوارث بيئية متنوعة، سواء كانت طبيعية أو بشرية، وتعد كارثة دمار النظم البيئية البرية والبحرية والجوية بالكويت من جراء الغزو العراقي في أغسطس من العام 1990 والتي نعاني من تداعياتها حتى اليوم، من أضخم الكوارث البيئية التي شهدتها البشرية على مدى التاريخ.

ولفت الى انه لكي تدار الأزمات البيئية بطريقة نموذجية وبأقل قدر من الخسائر البشرية والمادية والبيئية، فلابد من توافر قدر كبير من البيانات والمعلومات من برامج إحصائية واستقرائية وبرامج تنبؤ ومحاكاة، جنبا إلى جنب مع تكنولوجيا متطورة من وسائل إنذار مبكر وأجهزة رصد واتصالات وتعامل سريع مع البيانات وتنسيق كامل بين الجهات التنفيذية المعنية بالدولة، تحت مظلة إعلام فاعل لتحقيق التواصل بين جميع الأجهزة وشرائح المجتمع قبل وأثناء وبعد الأزمة واستعرض بعض الأفكار والرؤى حول إدارة الأزمات البيئية بالكويت:

أولا: تكون التدابير الوقائية من الكوارث والأزمات البيئية أكثر تأثيرا عندما تحظى بمساهمة الجميع من مؤسسات تنفيذية وجهات أكاديمية وبحثية ومؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا: يعد الإنذار المبكر من الكوارث البيئية ركيزة أساسية للجهوزية الناجحة لمجابهة الكوارث والتخفيف من تداعياتها.

ثالثا: يمثل تصنيف وتقييم الكوارث البيئية وفقا لمخاطرها، القاعدة الأساسية التي تنطلق منها خطط وبرامج إدارة الأزمات.

رابعا: ضرورة الاعتماد على مخرجات برامج البحث العلمي والتطوير التقني لإدارة معرفة التخفيف من خسائر الكوارث والأزمات البيئية والتنبؤ المسبق بها.

من جهته، كشف مدير دائرة السواحل وتلوث الهواء د.مانع السديراوي عن عزم المعهد إنشاء مركز لدعم متخذي القرار في كيفية ادارة الأزمات البيئية وذلك في مقره بالتعاون مع جهات حكومية مختلفة والتي قدمنا لها تصورا حول إنشاء هذا المركز، مؤكدا ان التباحث في إنشاء المركز بدأ منذ أكثر من عام، بحيث يقام على مرحلتين، الأولى تتركز حول وضع المخطط النهائي للمركز خلال عام، والثانية هي إنشاء المركز وتجهيزه بالأجهزة والمعدات المطلوبة والتي من المتوقع أن تنتهي خلال عامين.

وأضاف في تصريح للصحافيين أن هناك مقترحات منها إطلاق قمر صناعي خاص بالكويت، وذلك لمراقبة الظروف المناخية والبيئية ومحطة لاستقبال صور الأقمار الصناعية وتحليل هذه الصور.

وحول تمويل مثل هذا المشروع قال انه بمبادرات حكومية، مشيرا الى ان الجهات الحكومية قدمت كل الدعم الكافي لهذا المشروع الذي من المتوقع ان تتراوح تكلفته بين 5 و6 ملايين دينار.

وأكد السديراوي أنه لا توجد ادارة حقيقية للأزمات في الكويت، والدليل على ذلك انه عند ظهور أي مشكلة أو ظاهرة غير معروفة، لا توجد تفسيرات لها فور وقوعها وذلك لعدم وجود جهة محددة معنية بمواجهة الأزمات البيئية والتصدي لها، مستدلا بظاهرة الدخان الأحمر التي حدثت في الكويت منذ سنوات وأحدثت ضجة وقتها، واكتشفنا أنها مجرد قنبلة دخانية من مخلفات الغزو العراقي، وكانت غير ضارة ومن الأنواع التي تستخدم في المناورات العسكرية، مستدركا بالقول: «لو كانت هذه القنبلة ضارة لما استطعنا التعامل معها لعدم امتلاكنا خطة للتعامل مع مثل تلك الحوادث».

● دارين العلي

الرومي: بعض مراجعي «العدل» لا يلتزمون بالدور وللمعاقين وكبار السن الأولوية

أكدت وزارة العدل حرصها على انجاز معاملات المراجعين بالسرعة المطلوبة، جاء ذلك في رد الوزارة على الشكوى المنشورة في «الأنباء» في العدد «12780» بتاريخ 2011/10/10 بالصفحة 24 والتي جاءت بعنوان «الواسطة والمخالفات عيني عينك في برج التحرير» واوضح مدير ادارة مراكز خدمة المواطن محمد حمود الرومي ان عدد المعاملات المنجزة للفترتين الصباحية والمسائية يتجاوز 1000 معاملة ما حدا بمسؤولي مركز الخدمة ببرج التحرير الى تحديد عدد الارقام الصادرة للمراجعين لضيق السعة المكانية المخصصة لهم بهدف تسهيل العمل، مبينا ان بعض المراجعين لا يلتزم بانتظار الدور ويريد انهاء معاملاته باسرع وقت دون مراعاة للظروف.

اما بالنسبة لما ذكر في الشكوى حول وجود الواسطة فان ذلك عار عن الصحة وانهاء معاملات بعض المراجعين قبل غيرهم لا يكون الا للمعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فقط.

«الزراعة»: تكثيف إجراءات الوقاية ضد مرض إنفلونزا الطيور

أصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قرارا يقضي برفع الحظر عن استيراد الصقور وطيور الزينة والحمام وبيض التفريخ والصيصان من عمر يوم واحد للدجاج البياض واللاحم من ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الاميركية ومن جمهورية روسيا الاتحادية وذلك بعد اعلان المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE يفيد بخلو تلك المناطق من مرض انفلونزا الطيور.

وفي هذا الاطار عقدت الهيئة مؤخرا اجتماعا طارئا ترأسته نائب المدير العام لشؤون الثروة الحيوانية نبيلة علي الخليل مع قياديي ومستشاري قطاع الثروة الحيوانية لمتابعة مستجدات مرض انفلونزا الطيور وتنظيم عمليات استيراد وتصدير الطيور وخصوصا بعد تحذيرات المنظمة العالمية OIE وبعض المنظمات الأخرى ذات العلاقة بالصحة العامة والصحة الحيوانية من ظهور بعض التغييرات الجينية المسببة لمرض انفلونزا الطيور H3N وظهور حالات نفوق بنسب عالية لدى الطيور المهاجرة التي تعتبر الحامل الرئيسي لمرض انفلونزا الطيور وضرورة اتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة للوقاية منه بعد زيادة خطورته حيث ان اللقاحات المتوافرة حاليا بالأسواق لا تعطي المناعة المرجوة من خطر هذا المرض والذي يهدد الثروة الداجنة ويضر الصحة العامة للإنسان وقد تم تسجيل حالات الإصابة بمرض انفلونزا الطيور في بعض دول العالم خلال عامي 2010 و2011.

الوهيب: العولمة أعطت أبعاداً جديدة لعملية الصراع من أجل الحقوق الإنسانية

سعود الزدجالي ود.حنان الخلف ود.فاطمة الصايغ أثناء المؤتمر (محمد ماهر)

أكد رئيس مجلس إدارة المركز الكويتي للمواطنة الفاعلة د.محمد الوهيب انه لا يمكن لإنسان ان يعيش بمفرده، ولذا فقد لجأ الإنسان منذ زمن سحيق للآخر ليشكل مجتمعاته، ومع ظهور المجتمع ظهرت منظومات سياسية تنظم بدورها العلاقات بين الأفراد وذلك من عملية تحديد لحقوق وواجبات كل فرد تجاه نفسه وتجاه المجتمع.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها خلال المؤتمر الثاني للمواطنة في الكويت «المواطنة الخليجية» الذي أقامه المركز الكويتي للمواطنة الفاعلة الذي اقيم في فندق كوستا ديل سول.

وأشار الوهيب الى ان عملية تحديد الحقوق والواجبات قد مرت بتاريخ طويل حتى انتهى بنا المطاف بثورة في مجال الحقوق عرفت باسم نظرية الحقوق الطبيعية، وهي تلك النظرية التي تقول ان لكل إنسان حقوقا طبيعية تكفلها له طبيعته الإنسانية بغض النظر عن لونه وجنسه ودينه، وليس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سوى صدى لهذه الحقوق، لافتا الى ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصبح سلاحا ترفعه كل حركات التحرر في كل مكان على هذا الكوكب، كل الجماعات التي تم اقصاؤها اجتماعيا وسياسيا وكل فرد تم سلبه حقوقه. ولقد أصبحت حقوق الإنسان هذه شرطا لازما لدخول أي دولة حديثة في زمرة المجتمع الدولي، وتكاد لا تجد دستورا واحدا لدولة حديثة لا ينص على احترام هذه القوانين.

ولفت الى انه لا يمكن فصل الحال في دول الخليج عن بعض التغيرات العالمية والاقليمية التي اثرت في تشكيل واقع المواطنة اليوم، موضحا ان الدولة الليبرالية الحديثة في الخليج كان وعدا لم يتحقق، ففي الواقع نحن امام مجتمع قبلي عشائري تتغلغل فيه المشاعر الدينية والتقاليد البدوية، مشيرا الى ان مسألة الحقوق الإنسانية كانت ومازالت في دول الخليج كما في بقاع شتى من العالم مرتبطة ارتباطا ضروريا بالجنسية، فصفة المواطنة هي المفتاح السحري لكل الحقوق في يومنا هذا، أو هي الحق الذي يسمح لك بأن تطالب بحق، اما إعطاء صفة المواطنة وبالتالي كل الحقوق المترتبة عليها، فهو في دولنا الخليجية حق سيادي تحتكره السلطة. والسؤال الذي ينبغي علينا ان نطرحه على أنفسنا كباحثين ومهتمين بهذا الشأن هو: كيف لنا ان نوسع من دائرة الحصول على هذه الحقوق؟ وبصفة خاصة في عالم يصغر كل يوم تحت شروط العولمة.

وأشار الى ان العولمة أعطت شروطا وأبعادا جديدة لعملية الصراع من اجل الحصول على حقوق، فلقد أصبح من الممكن جدا ان نفقد الثقة بنظام سياسي ما بسبب هؤلاء المستبعدين اجتماعيا وهم الذين حصلوا على قوة سياسية رغم أنف النظام السياسي (عن طريق الانترنت على سبيل المثال).

بدوره، أكد الأستاذ في كلية العلوم الإنسانية في جامعة الإمارات د.سعود الزدجالي وهو ممثل الوفد العماني على ان المواطنة تأخذ حيزا كبيرا في كثير من مناقشاتنا الرسمية وغير الرسمية ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في الخليج والعالم العربي وما تبع ذلك من تغيرات فكرية أثرت في المفاهيم، ويتعدد خطاب المواطنة بتعدد المشارب والتوجهات، وتظهر إشكالات كثيرة في منطلق اختلاف تلك المشارب والتوجهات ومن منطلق المشكلات القارة في ثقافتنا العربية ويرتبط مفهوم المواطنة بالمسؤولية الأخلاقية والحرية الإنسانية بمعناها الفلسفي والإنساني العميق.

● ندى أبونصر

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

سلمان العبدالله الدبوس وأولاده وآل الدبوس
يتقدمون بأحر التعازي القلبية والمواساة
لمقام خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
أمير منطقة الرياض
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
مساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية
وإلى كافة الأسرة المالكة الكريمة وإلى الشعب السعودي النبيل بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
صاحب السمو الملكي
الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام
سائلين الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فردوس جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون